دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: المقاومة الفلسطينية - سياسية : المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت

المصدر: شؤون فلسطينية

الناشر: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث

المؤلف الرئيسي: مكاوي، سمر

المجلد/العدد: ع 134

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 1983

الشهر: يناير

الصفحات: 135 - 141

رقم MD: 206568

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: المجلس المركزي الفلسطيني، القضية الفلسطينية، الصراع العربي الإسرائيلي، المقاومة الفلسطينية، الثورة الفلسطينية، الحركات الثورية، المجلس الثوري، مصر، النظم السياسية، الأحوال السياسية

رابط: http://search.mandumah.com/Record/206568

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المقاومة الفلسطينية ــ سياسياً

المجلس المركزي الفلسطيني
أمام مرحلة ما بعد بيروت

يتناول هذا التقرير، أهم النشاطات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢؛ حيث أجرت المنظمة سلسلة من الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية والفلسطينية ــ العربية، لتدارس أوضاع المرحلة المقبلة سياسياً وعسكرياً. وأعلنت المنظمة مواقفها من عدد من القضايا، موضع البحث والجدل، في دورة اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، والتي تعتبر واحدة من أهم الدورات التي شهدها المجلس.

وقد سبق اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، والمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني، وسلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية للمنظمة. كما سبق هذا الاجتماع، إعلان بعض فصائل المقاومة، مواقفها من اللقاءات والاتصالات الفلسطينية ــ المصرية.

اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح

عقد المجلس الثوري اجتماعه في تونس، بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩، وأقر خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ولكن بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية. وكانت هذه المسألة مدار مناقشة جرت بين الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والملك حسين ملك الأردن، خلال مباحثاتهما في عمان، وتمت المصادقة عليها خلال اجتماعات المجلس. كما بحث المجلس الموقف العسكري والسياسي والدبلوماسي منذ رحيل المقاتلين الفلسطينيين من بيروت الغربية، واستعرض مختلف مشاريع التسوية في الشرق الأوسط، والمشاريع العربية والأميركية بصفة خاصة (**السفير**، ١٩٨٢/١١/١٠).

وفي مجال الاتصالات العربية والأجنبية، صرح متحدث رسمي باسم المنظمة في ١٩٨٢/١١/١٤، أن القيادة الفلسطينية تجري اتصالات مستمرة مع جميع الأطراف العربية والأجنبية، للوقوف على تطور تأييدها للقضية الفلسطينية، ولاطلاعها على مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من تطورات الوضع. وأضاف المتحدث، أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية من جميع هذه الاتصالات ينطلق من أسس واضحة ومحددة وهي التمسك بقرارات مؤتمر قمة فاس العربي، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) الماضي، والتي تمثل الحد الأدنى فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. كما ينطلق موقفها من إقامة علاقات بين الدول العربية، متميزة ومتوازنة، في الاطار العربي الذي حدده مؤتمر قمة فاس وذلك مع رفض الشروط الجائرة للولايات المتحدة، التي تطلب من منظمة التحرير، تنازلات كثمن للحوار معها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١٥).

اللقاءات الفلسطينية ــ المصرية

بعد اللقاءات الفلسطينية ــ المصرية،

اعترضت بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مثل هذه الاتصالات. وكانت عدة اجتماعات قد تمت بين قياديين فلسطينيين والمسؤولين المصريين، في باريس والقاهرة. ففي باريس، التقى كل من رفيق النتشه عضو اللجنة المركزية في فتح ونبيل شعث عضو المجلس الوطني الفلسطيني مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وأبلغاه أن منظمة التحرير الفلسطينية تصر على اشتراكها في أية مفاوضات، سواء كانت حول القضية الفلسطينية أو حول الشرق الأوسط، وأن المنظمة قد تقبل المشاركة في إطار وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، شرط أن يشار إلى وجودها الرسمي ضمن هذا الوفد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٩).

وفي القاهرة، التقى وفد المنظمة المؤلف من د. أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية، وزهدي القدوة ومحمد صبيح وسعيد كمال، مع وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، بحضور الوزيرين المفوضين أبو زيد، ورؤوف غنيم. وتم خلال هذا الاجتماع بحث الجهود التي تقوم بها الأطراف العربية والأجنبية للتوصل إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وصرح د. الدجاني، إثر اللقاء، بأنه كان لهذه المحادثات «هدف محدد هو تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية، ومناقشة وسائل التوصل إلى سلام عادل في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٢). وكان د. الدجاني، قد التقى قبل ذلك في ١٩٨٢/١١/١٠، في القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٢/١١).

إثر هذه اللقاءات، أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بياناً، استنكرت فيه استمرار اللقاءات مع النظام المصري. وأشارت إلى أن هذه اللقاءات هي تحركات مرسومة من قبل بعض أوساط قيادة المنظمة. ورأت الجبهة في هذه التحركات اضراراً بالوحدة الوطنية القائمة على أساس مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية. وأوضحت الجبهة أن خطورة هذه اللقاءات لا تقل «عن خطورة الصمت الفلسطيني إزاء مطالبة النظام الأردني لمنظمة التحرير بالاعتراف بإسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١١).

ودعا الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، طلال ناجي، إلى «الكف الفوري عن إجراء الاتصالات بالنظام المصري». وكذلك إلى «وقف أي بحث يخص مستقبل الشعب الفلسطيني ريثما يبدأ الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، حول كافة النقاط، موضع الخلاف» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١٨).

من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، خليل الوزير (أبو جهاد)، أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، لن يزور مصر «إلا إذا اتخذت [هذه الأخيرة] إجراءات عملية تبعدها عن سياسة كامب ديفيد، وليس هذا هو الحال في مايبدو الآن». وعن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، قال أبو جهاد، أنها تهدف إلى تسوية بعض المشاكل التي تعترض بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني، مثل زيارة أسرهم في مصر، ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء، بحجة أنهم قد يقومون بعمليات عسكرية ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٢٤).

اجتماع اللجنة التنفيذية

شهدت العاصمة التونسية، سلسلة اجتماعات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت في ١٩٨٢/١١/٢، برئاسة ياسر عرفات، للاعداد للمجلس المركزي الفلسطيني، والمجلس الوطني الفلسطيني. وتم في هذه الاجتماعات تدارس سلسلة من المواضيع، منها مناقشة نتائج الزيارات الأخيرة التي قام بها عرفات لعدد من الدول العربية، والتطورات الناتجة عن أوضاع المدنيين الفلسطينيين في لبنان وفلسطين المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٣)، كما تطرقت هذه الاجتماعات، إلى بحث كيفية إعادة تجميع القوات الفلسطينية المنتشرة في الدول العربية، والامكانيات المادية والسياسية اللازمة لاستعادة فاعليتها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/٧).

أما الجديد، في اجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، والذي سبق

اجتماع المجلس المركزي، فهو التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعلى الوقوف في وجه أية محاولة لاحداث شرخ في الصف الوطني الفلسطيني. وقد اطلع عرفات، أعضاء اللجنة، على نتائج لقائه مع العاهل السعودي الملك فهد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في العاصمة الجزائرية، في الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢. والجدير بالذكر، هنا، أنه في ختام المحادثات السعودية ــ الجزائرية، صدر بيان مشترك تم فيه التأكيد، على أنه لا يمكن «تحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، إلا بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه» (**النهار**، ٢٤/١١/١٩٨٢).

من جهة أخرى، تلا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي، على أعضاء اللجنة، تقريراً عن المباحثات التي أجراها مع وزير الخارجية السوفياتي، أندريه غروميكو، وتقريراً آخر عن اجتماعات اللجنة العربية السباعية مع كل من الرئيس رونالد ريغان، والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران (**الشرق الأوسط**، ٢٦/١١/١٩٨٢).

واتفقت اللجنة التنفيذية على المواضيع التي ستطرح على جدول أعمال المجلس المركزي، ومنها خطة التحرك السياسي والعسكري للمنظمة في المرحلة القادمة، وتوحيد الاعلام في المنظمة وتشكيل أعلام مركزي موحّد ناطق باسم المنظمة. هذا مع التأكيد على الالتزام بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني كافة (**السفير**، ٢٦/١١/١٩٨٢).

المجلس الأعلى العسكري الفلسطيني

وسبق اجتماع المجلس المركزي أيضاً، اجتماع للمجلس الأعلى العسكري الفلسطيني الذي عقد برئاسة ياسر عرفات. وأعلن عقب الاجتماع، الذي دام أربع ساعات، أن المجلس العسكري الأعلى، ناقش خلال الاجتماع، الوضع العسكري للثورة الفلسطينية في لبنان، والاحتمالات المتوقعة على الصعيد العسكري. كما اتخذ المجلس عدداً من القرارات العسكرية، بخصوص تنظيم القوات الفلسطينية في سوريا وباقي الدول العربية، كما اتخذ، إضافة إلى ذلك، قرارات تدعم الموقف العسكري لقوات الثورة الفلسطينية في لبنان، في وجه أي عدوان محتمل (الشرق الأوسط، **مصدر سبق ذكره**).

المجلس المركزي الفلسطيني

بدأت في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني خالد الفاهوم، وأغلبية الأعضاء الـ ٦٦. ويعتبر المجلس المركزي، حلقة وصل بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وتتمثل فيه جميع المنظمات والمؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وأهمية هذا الاجتماع، تكمن في كونه عُقد، في وقت تشهد فيه الساحة الفلسطينية تحركات داخلية مكثفة، حول مستقبل ووضع الثورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن هذا الاجتماع عقد في ظل نشاط عربي ودولي واسع، كالتحرك الذي تقوم به اللجنة العربية السباعية المنبثقة عن قمة فاس، والتحرك المصري، والعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن من ناحية، وبينها وبين النظام المصري من ناحية أخرى. هذا بالاضافة إلى أن اجتماع المجلس بحث في مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وجولات المبعوثين الأميركيين في لبنان بصورة خاصة، والشرق الأوسط بصورة عامة.

افتتح خالد الفاهوم، دورة اجتماع المجلس بالوقوف دقيقة صمت، حداداً على الشهيد سعد صايل «أبو الوليد»، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الذي اغتيل في لبنان في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. ومن ثم ألقى ياسر عرفات، كلمة أشاد فيها بالشهيد، وبصمود الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي جنوب لبنان. وأكد عرفات، على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لأنها «ديموقراطية أصيلة، وهي ليست سهلة، بل انها ديموقراطية البنادق في أيدي عمالقة الأمة العربية». واعتبر عرفات أن الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها،

هي مرشد الثورة الفلسطينية، في كل المعارك التي تخوضها (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢٦). وأشاد عرفات بالمقاومة في بيروت الغربية، وقال أنه لا الضمانات الدولية ولا العربية، هي التي كانت تحمي بيروت «وانما أجسادنا ودماؤنا» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٦).

من ناحية ثانية، تحدث عرفات، عن مجازر صبرا وشاتيلا، ووضع المبعوث الأميركي فيليب حبيب على قدم المساواة مع قادة اسرائيل «القتلة». كما تحدث عن الضمانات الأميركية، التي كانت قد أعطيت للمقاومة قبيل مغادرتها بيروت. وبعد الانتهاء من القاء كلمته، أعلن عن بدء الجلسة المغلقة (الشرق الأوسط، **مصدر سبق ذكره**).

تناول الاجتماع قضايا عدة، كان من أبرزها العلاقات الفلسطينية ــ العربية، وأهمها العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية؛ حيث تحدث عرفات عن محادثاته مع الأردن، فأكد أن هذه المحادثات لم تتضمن أي تفويض للملك حسين، بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني، بل على العكس، فقد تركزت هذه المحادثات، على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأن أية وحدة مع الأردن، أو مع غيره من البلاد العربية، لن يعمل بها إلا بعد أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة (**الموقف العربي**، العدد ١١٢، ١٩٨٢/١٢/٦، ص ٢٠).

هذا، وكان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خليل الوزير (أبو جهاد)، قد أعلن، في وقت سابق، «أن منظمة التحرير الفلسطينية، لا تستطيع أن تتخلى عن مسؤولياتها، وأن ياسر عرفات لم يفوض الأردن، التحدث بدلاً عن المنظمة، والأردن نفسه لم يطلب ذلك» (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٤).

وتناول المجلس المركزي في اجتماعه، الوضع العسكري الناتج عن الحشودات العسكرية الاسرائيلية الجديدة، كما اطلع على القرار الذي أصدره المجلس الأعلى العسكري، ودرس نتائج الجولات التي قام بها رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعرض التحركات والاتصالات السياسية الفلسطينية ــ العربية، لا سيما منها الاتصالات الفلسطينية ــ المصرية (**المستقبل**، العدد ٣٠٢، ١٩٨٢/١٢/٤، ص ١٢). إضافة إلى ذلك، درس المجلس نتائج تحرك اللجنة العربية السباعية في كل من باريس وواشنطن. وقدم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي، في هذا الخصوص، تقريراً مفصلاً حول مساعي ونشاطات اللجنة. ومما جاء في التقرير، أن الرئيس الأميركي رونالد ريغان، يحاول إنجاز حل القضية الفلسطينية من خلال الملك حسين، مع مشاركة ممثلين فلسطينيين من الضفة الغربية «في أحسن الأحوال». كما عرض القدومي، موقف فرنسا التي أكدت دعمها للشعب الفلسطيني ونضاله (الموقف العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١).

في ختام جلسته، أكد المجلس على الوحدة الوطنية الفلسطينية «فهي الدرع القوي للنضال، التي بها تم صنع ملحمة الصمود في لبنان». وتم الاتفاق، على ضرورة وأهمية «عودة مصر إلى الصف العربي، وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كامب ديفيد» (**الحوادث**، العدد ١٣٦١، ١٩٨٢/١٢/٣، ص ٢٢). وصدر عن المجلس بيان تلاه رئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم، حُددت فيه، مواقف الأطراف الفلسطينية المجتمعة في المجلس المركزي على الشكل التالي:

١ ــ التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، داخل وخارج الوطن المحتل، وذلك وفقاً لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، ولقرارات مؤتمرات القمة العربية.

٢ ــ التأكيد على أهمية وضرورة، عودة مصر إلى الصف العربي وعودة العرب إلى مصر، بعيداً عن اتفاقيات كمب ديفيد، التي كانت السبب الرئيسي في المحاولات التي بذلتها اسرائيل والولايات المتحدة، لايجاد قطيعة بين مصر والدول العربية. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تقديره الكبير للتضحيات والبطولات التي قام بها الشعب العربي في مصر، دفاعاً عن فلسطين والأمة العربية.

٣ ــ عبّر المجلس عن التقدير والاعتزاز بموقف الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، الذي أكد إلتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتمسكه بحقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة

وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة فوق ترابه الوطني، ورفضه لكل المحاولات التي تستهدف التلاعب بهذه الحقوق وبوحدة التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ــ وصف المجلس، مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان للسلام، بأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية؛ وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير التي بدونها لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولقضيته المركزية القضية الفلسطينية.

٥ ــ الأجماع على أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيزها، هي الدرع القوي للنضال، التي تم بها صنع ملحمة الصمود في لبنان، والتي تحقق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني. كما أكد جميع الأعضاء على أن كل محاولات القوى المعادية، لضرب الوحدة الوطنية في إطار المنظمة، لن يكتب لها النجاح.

٦ ــ وفي نهاية الاجتماع، تقرر تشكيل لجنة تحضيرية، مكونة من عشرين عضواً، من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العامين لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من أجل وضع استراتيجية سياسية وعسكرية وتنظيمية، لمواجهة المرحلة المقبلة، وتحديد مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

ومن المقرر أن تبحث هذه اللجنة الأوضاع العسكرية، والاجتماعية داخل الوطن المحتل وخارجه، وتدرس أوضاع الفلسطينيين في لبنان (أوضاع المخيمات، والوضع العسكري لقوات الثورة في البقاع والشمال) (الحوادث، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢). هذا بالاضافة، إلى بحث موضوع العلاقات الفلسطينية ــ العربية المقبلة. وأكد خليل الوزير، أن هذه اللجنة، التي عقدت اجتماعها التمهيدي في ١٩٨٢/١١/٢٦ «سوف تواصل اجتماعاتها حتى يتحقق الاجماع الكامل حول المواضيع السياسية المطروحة» (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧). كما أعلن الوزير، أن المجلس المركزي، قرر تجميع قوات المقاومة الموجودة في سوريا في معسكر «أبو الوليد» الواقع بالقرب من دمشق (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وقد لاحظ المراقبون أن بيان المجلس قد خلا من ثلاثة مواضيع؛ الأول، وهو عدم ذكر مشروع السلام العربي الذي وضعته قمة فاس في أيلول (سبتمبر) الماضي، والذي تحدثت بنوده الثمانية، عن ضرورة انسحاب اسرائيل، وازالة مستعمراتها في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. هذا بالاضافة، إلى إخضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر؛ أما البند السابع، والذي اعترضت عليه بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد نص على أن يضع مجلس الأمن الدولي الضمانات اللازمة لفرض السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وأخيراً، أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادىء.

أما الموضوع الثاني، الذي لم يشر إليه في البيان، فهو العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، وعدم التنويه إلى الخلافات الواقعة بينهما. ولم يتضمن البيان، ثالثاً، أي إشارة إلى العلاقة مع دول جبهة الصمود والتصدي التي تعرضت لانتقادات كثيرة من قبل المنظمة، بسبب موقفها السلبي أثناء حصار بيروت الغربية (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٢/١١/٢٧).

وتعقيباً على موقف المجلس من المشروع الأميركي، أدلى ياسر عرفات في عمان، بتصريحات فسر فيها قرار المجلس؛ فاتهم المشروع الأميركي بأنه يشكل «وسيلة امتصاص للنقمة العربية على الاجتياح الاسرائيلي للبنان، بموافقة أميركية». كما إتهمه بمحاولة كسب الوقت لترسيخ التوسع الاسرائيلي، وبأن الادارة الأميركية «تريد أن يعيش العالم في أوهام لفترة من الزمن، يستفيق بعدها، فيجد أن الأمور زادت

تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تثبيت الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من لبنان، وتكريس احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى والتوسع المستمر في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان المحتلة» (الحوادث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠).

وعقب اجتماعات المجلس المركزي، جرت في ٢٧ و ٢٨ من تشرين الثاني (نوفمبر) مباحثات بين ياسر عرفات والملك حسين، من أجل الوصول إلى «اتفاق حول المعادلة الجديدة لكسرالطوق المضروب على القطيعة بين واشنطن وبين المنظمة»، وذلك عن طريق تشكيل وفد أردني ــ فلسطيني لبدء المحادثات مع الولايات المتحدة. وقد جدد عرفات اتهامه لمقترحات ريغان، بأنها تتسم بطابع «مشكوك فيه»، كونها لم تعط منظمة التحرير، ضمانات بشأن مشاركتها مستقبلاً، في المفاوضات المحتملة حول الشرق الأوسط. من ناحية أخرى، التقى عرفات في عمان في ١٩٨٢/١١/٢٨، أعضاء كل من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني المقيمين في الأردن، حيث جرى بحث مشاريع السلام المطروحة لحل القضية الفلسطينية، ومناقشة مقترحات ريغان «ومدى ملاءمتها للطموحات الفلسطينية في تحقيق السلام الشامل والعادل، واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني». وناقش المجتمعون المطلب الأميركي والأوروبي باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٣٠).

اجتماع المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم

عقدت في الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، دورة اجتماعات المجلس الأعلى الفلسطيني للثقافة والتربية والعلوم في عمان، بحضور ياسر عرفات والملك حسين وكبار المسؤولين الأردنيين، والقادة الفلسطينيين. وفي كلمة القاها في هذا الخصوص، اعتبر عرفات أنه «لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بالقفز فوق الثورة الفلسطينية التي تشكل الرقم الصعب والأساسي في معادلة الشرق الأوسط. وأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في المنطقة، ولا يمكن بتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني واستعادة أرضه، بما فيها القدس، الوصول إلى أي حل عادل في المنطقة» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢٩). وأكد عرفات، أن الثورة الفلسطينية، ليست ثورة بندقية فحسب، بل ثورة في الفكر والمفاهيم والحضارة. وبأن الثورة الفلسطينية ستواصل نضالها بالبندقية، وجميع الطرق النضالية، سياسية كانت أم اعلامية وثقافية واقتصادية، في سبيل تحقيق أهدافها وحماية مسيرتها النضالية. وأضاف عرفات أن الغزو الصهيوني للبنان، أثبت أنه لم يستهدف المنظمة فحسب، بل استهدف الوجود الثقافي والحضاري والانساني والاقتصادي للأمة العربية، ولكن بالرغم من ذلك كله فإن الثقافة والحضارة العربية والدور الفلسطيني فيها، ستظل راسخة، في هذه الأرض العربية (**السفير**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قد قررت جعل هذا اليوم، يوماً عالمياً، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بهدف تأكيد شعوب العالم، حقوق هذا الشعب المشروعة، في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وتضامنها معه من أجل تحقيق أهدافه الوطنية. وفي هذه المناسبة أعلن عرفات، عشية اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، لا تحمل أي معنى جديد؛ إذا لم تضف إليها إجراءات عملية تضغط على الحكومة الاسرائيلية، واعتبر أنها تهدف إلى امتصاص النقمة العربية على الجريمة التي ترتكبها اسرائيل في لبنان. وأشارعرفات، إلى أنه «بدلاً من أن تحاول الادارة الأميركية وقف هذا التردي في الموقف، انصبت الجهود والمواقف والتصريحات الأميركية التي تلت إعلان ريغان لخطته، على انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي مسبق بدولة اسرائيل، كشرط مسبق لبدء عملية السلام، الأمر الذي يعيد الكرة من الملعب الاسرائيلي، ويلقيها في الملعب العربي». واعتبر عرفات أن المآسي والكوارث وتجارب النضال، التي عايشها الشعب الفلسطيني علمته، أن

وحدته الوطنية تشكل الشرط الأول لانتصاره وعدم تصفية قضيته، «ولهذا فإن الشعب الفلسطيني سيقاوم أية سياسة من شأنها النيل من هذه الوحدة، ولن يسمح بالتلاعب في هذا الأمر» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

سمر مكاوي